

قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٦

فتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ – يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ الفصل ٢٠ (وزارة الإرشاد القومي) الفرع ١ (الديوان العام) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتبات) اعتداد إضافي قدره ٣٣٣ ج (ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون جنيها) لمواجهة تكاليف ائتمان وظيفة مدير عام "ب" بربط سنوي قدره ١٢٠٠ ج وذلك عن المدة الباقية من السنة مع التأشير أمام هذه الوظيفة باعتبارها لائقة حل الحاجة وتلقى بغيره خلوها من شاظتها الحال .

على أن يؤخذ هذا الاعتداد الإضافي من الوفور الناتج عن الفاء وظيفة من الدرجة نفسها مخصصة لمدير الشئون العامة في ميزانية الفصل ٦ (وزارة المواصلات) الفرع ١ (الديوان العام) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتبات) .

مادة ٢ – على وزراء المواصلات والإرشاد القومي والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

صدر بديوان الرياسة في ١٤ رمضان سنة ١٤٧٥ (٤٠ أبريل سنة ١٩٥٦)

وزير المواصلات
(قائد جناح) خالد سالم
حال جده الناصر حسين

وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسوني
حال جده الناصر حسين

قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٦

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢
بسم إنتاج على حاصلات الأرض أو منتجات الصناعة المحلية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بسم إنتاج على حاصلات الأرض
أو منتجات الصناعة المحلية ،

وعلى ما أقره مجلس الدولة ،

وعلى ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ – تضاف إلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ الموارد
مادة جديدة برقم (١) مكررا نصها كالتالي :

"**مادة ١** مكررا – تحدد بمقتضى قرار يصدره وزير المالية والاقتصاد
أثمان المطبوعات التي تستعمل في أعمال رسم الإنتاج على حاصلات
الأراضي أو منتجات الصناعة المحلية مثل غاذج الطلبات أو الاستئارات
التي يقدمها أصحاب المعامل والمصانع لصالحة الجمارك والتراخيص التي
تشرفها المصلحة المذكورة إليهم على الأيمان الذين الذي يحدد لكل منها
مبلغ جنيه واحد ." .

مادة ٢ – على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويحمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرياسة في ١٤ رمضان سنة ١٤٧٥ (٤٠ أبريل سنة ١٩٥٦)

وزير المالية والاقتصاد
رئيس مجلس الوزراء
عبد المنعم القيسوني
حال جده الناصر حسين